# عمل الأطفال مشكلة لابدّ من الحدّ منها

(بحث مستل من رسالة ماجستير)

**أ.د.عبد المنعم علي نجرس*** **نغم سعدون رحيمة***

**الخلاصة:**

تعتبر ظاهرة "عمل الأطفال" مشكلة ليس فقط في العراق أو البلدان النامية فحسب بل وعلى المستوى العالمي، ولم تحظ مشكلة عمل الأطفال باهتمام كافٍ فما زال هناك مئات الملايين من الأطفال حول العالم واقعين في شراك أعمال يتعرضون فيها للاستغلال ولساعات عمل طويلة في أعمال تفوق قدراتهم وطاقاتهم وتحرمهم من طفولتهم وتضر بنموهم الجسدي والعقلي، وتبعدهم عن الالتحاق بالمدارس في مجتمعات تعيش تحت وطأة الفقر والعنف. وفي النهاية تم تقديم مجموعة من المقترحات الرامية إلى إبعاد الأطفال عن جميع أشكال العمل الضار، وهو هدف يجب أن تسعى الحكومات من أجل تحقيقه للحيلولة دون انخراط الأطفال في العمل، أو بتوفير بدائل جدية للأسرة تجنب الأطفال من العودة إلى العمل من جديد.

**المقدمة:**

لقد كانت المجتمعات تنظر بصورة عامة إلى عمل الأطفال نظرة عدم مبالاة أو قلة أهمية بوقع آثار هذه المشكلة على الطفل وعلى المجتمع، ولكن وحتى الربع الأخير من القرن العشرين أدركت معظم مجتمعات العالم، أن من الواجب وضع عمل الأطفال ضمن أطار المشكلة التي يجب القضاء عليها وبشكل فوري. فهنالك عدداً كبيراً من الأطفال في مختلف قطاعات العمل الأقتصادية وغير الأقتصادية محرومين من حقهم في النمو والتعليم والعيش الكريم، والذي يجعل من هذا النشاط مشكلة تعاني منها وبنسب متفاوتة مختلف مجتمعات العالم، خاصة تلك المتأزمة سياسياً أو تتعرض إلى تقلبات اقتصادية تكون قدرتها على الحد من عمل الأطفال غير فاعلة بشكل كافي، يسندها في ذلك عوز الأسرة الفقيرة إلى دخل اقتصادي، فكلما تمكنت المجتمعات من تأمين استقرارها السياسي والاقتصادي استطاعت أن تحقق الرفاه الاجتماعي لأفرادها والذي يجنبهم من إدخال الأطفال إلى سوق العمل.

تكون هذا البحث من ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول عمل الأطفال وتناول المبحث الثاني أشكال عمل الأطفال، أما المبحث الثالث فقد خصص للتوصيات.

* جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات/ قسم الخدمة الاجتماعية

**المبحث الأول**
**عمل الأطفال**

يعد عمل الأطفال مشكلة اقتصادية واجتماعية، كما أنها تعكس واقع الحكومات التي تعجز عن توفير وضع اجتماعي لائق لأصغر فئة في المجتمع.

ويعد عمل الأطفال مشكلة معقدة إذ لا يوجد تعريف متفق عليه، وهو يختلف عن مساعدة الأطفال لأهلهم في الأعمال المنزلية أو تكليفهم بمهمات أخرى والتي ليس لها أثر سلبي على حياتهم أو على صحتهم وتعليمهم فهذا العمل يعتبر غير ضار، فما هو عمل الأطفال؟

يعّرف عمل الأطفال بأنه كل شكل من أشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأطفال والذي يحرمهم من كرامتهم ويضر بنموهم الطبيعي الجسدي والنفسي[١].

ويعرفهُ آخرون بأنه جميع أشكال عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عما هو منصوص عليه في مواثيق منظمة العمل الدولية (وهو في العادة (١٥) سنة أو سن الانتهاء من التعليم الإلزامي)[٢]. فالأطفال مجبرين على العمل في شروط قاسية تعرضهم لمخاطر تؤثر على تطورهم الشخصي والاجتماعي وتجعلهم أكثر عرضه للاستغلال والإهمال والإساءة، فهو كل عمل يسيء إلى صحة الطفل ونموه[٣]. إن التعريف الدولي لعمل الأطفال مستوحى من اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (١٣٨) لسنة (١٩٧٣) بشأن السن الأدنى للعمل والاتفاقية رقم (١٨٢) لسنة (١٩٩٩) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويشير عمل الأطفال في هذا المعنى إلى العمل الذي يتصف بأنه:

**أولاً:-** يعد خطراً ذهنياً أو بدنياً أو اجتماعياً على الأطفال وعملاً ضاراً بهم.
**ثانياً:-** يؤثر في تعليمهم في المدارس بواسطة:

١. مطالبتهم بمحاولة الجمع بين المدرسة وبين ساعات عمل طويلة ومضنية.
٢. حرمانهم من فرصة الانتظام في المدارس أو إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان[٤].

ويشمل عمل الأطفال تقريباً جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يقوم بها الأطفال سواء للسوق أو لا، بأجر أو بدون أجر، لعدة ساعات أو لوقت كامل، سواء، بصورة عرضية أو منتظمة، في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي (غير المنظم) ، وتشمل هذه الأنشطة العمل الذي يتم القيام به في مؤسسة عائلية والأنشطة الإنتاجية التي يتم القيام بها في المنزل والعمل المنزلي الذي يتم القيام به في مسكن آخر لصالح صاحب العمل[٥].

من الضروري في الدراسة الحالية ذكر الأفكار الخاصة بـ (عمل الأطفال)، إحصائياً[*] التي من شأنها أن تقدم المساعدات المفيدة في أعداد مسوحات حول هذا الموضوع حيث يميز (البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال) (IPEC) و (برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال)(SIMPOC) بين "الأطفال العاملين" و "عمل الأطفال"، إذ يعّرف **الأطفال العاملين** بأنهم جميع الأطفال الذين يعملون في أنشطة اقتصادية مسجلة في قائمة الأنشطة الإنتاجية لنظام الحسابات الوطنية، أما **عمل الأطفال** فهو مجموعة فرعية من الأنشطة الاقتصادية (أعمال) التي يمارسها أطفال والتي ينبغي القضاء عليها, وعليه فأن هناك فئات لهذا العمل الذي يقوم به الأطفال ويصنف بأنه عمل أطفال يجب القضاء عليه ويتميز بعدة خصائص أبرزها:

١. العمل الذي يقوم به طفل لم يبلغ الحد الأدنى للسن المحدد لذلك النوع من العمل.
٢. **العمل الخطر** (بحسب طبيعته والظروف التي ينفذ فيها والتي تؤثر على صحة وسلامة وأخلاق الطفل).
٣. **أسوأ أشكال عمل الأطفال** التي لا جدال فيها[٦].

نخلص مما تقدم أن عمل الأطفال يعد فئة فرعية من الأطفال العاملين أي أنه "جزء" من " كل", و (هذا التمييز يقوم على أساس نوع النشاط أن كان اقتصادياً أم غير اقتصادياً كما هو مسجل في نظام الحسابات الوطنية).

وكان تعريف الأطفال العاملين مثار خلاف ونقاش إذ يحصر فئة الأطفال العاملين في أولئك الذين يمارسون أنشطة تدخل في تعريف نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية ويستبعد أنشطة مثل الأعمال المنزلية والتي قد تكون مضرة أو حتى أشد ضرراً من أداء الأنشطة الاقتصادية[٧]. وحسب تعريف نظام الحسابات الوطنية فأن القيام بالأعمال المنزلية يقع خارج نطاق النشاط الاقتصادي[٨].

على الرغم من أن عمل الأطفال بالمفهوم العام ينبغي عدم عدّه فئة فرعية للعمل الذي يزاوله الأطفال وفقاً لنظام الحسابات الوطنية، وعند قياس عمل الأطفال في الأسر المعيشية - يستبعد جمع البيانات عن أسوأ أشكال عمل الأطفال- سيتضح أنهُ يشكل فئة فرعية لقياس العمل الذي يزاوله الأطفال بموجب نظام الحسابات الوطنية، وهناك جانب آخر يثير كثير من الجدل في هذا القياس لعمل الأطفال هو تحليل البيانات لأغراض التقرير الوطني لبرنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال، و يشكل " العمال الأطفال" خدم المنازل الفئة الفرعية للأطفال العاملين الذين يضر عملهم بصحتهم أو تعليمهم المدرسي أو نموهم[٩].

أن وضع حد أدنى لسن عمل الأطفال وذلك بتقييد هذا النوع من العمل بصورة قانونية يمهد إلى الحد منه تدريجياً، وعلى الرغم من الصفة الشرعية التي يتمتع بها عمل الأطفال في ظل شروط الحد الأدنى لسن الاستخدام ألا انهُ في الأساس يعتبر عمل غير مقبول إنسانياً. ولا تزال الجهود تبذل وعلى مختلف المستويات الوطنية والعالمية للحد منه ضماناً لحقوق الطفل الأساسية في النمو والرفاهية وحماية المصلحة الوطنية خوفاً من انتاج أجيال أمية أو ضعيفة تعليمياً وثقافياً تحقق الأرباح لأصحاب العمل وتهدر فرصة البلد في التقدم وتحقيق أهدافه التنموية.

**المبحث الثاني**

**أشكال عمل الأطفال**

ينتشر الأطفال العاملون في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء في القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية ويتحكم في اختلاف أشكال العمل التي يتواجد فيه هؤلاء الأطفال عدم استقرار أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية وتأثير العادات الاجتماعية والمعتقدات الثقافية لدى بعض أفراد المجتمع فقد ينخرطون في أعمال عرضية أو هامشية لدى الأسرة أو غير الأسرة، أو قد يُكرهوا على الانخراط في أعمال تتنافى والقيم الإنسانية والأخلاقية. إن عدم وضع حماية الأطفال موقع التنفيذ في غالبية الدول والمجتمعات، من شأنها ان تساعد في انتشار أشكال عمل الأطفال وهي بذلك ترادف كل معاني الإساءة والاستغلال بحق الأطفال.

استندت هذه الدراسة في تحديدها أشكال عمل الأطفال على مبادئ الاتفاقيتين التابعتين لمنظمة العمل الدولية ، الاتفاقية رقم (١٣٨) لسنة (١٩٧٣) بشأن الحد الأدنى للسن ، واتفاقية رقم (١٨٢) لسنة (١٩٩٩) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال ، وقد صنفت هذه الاتفاقيتين "عمل الأطفال " إلى ثلاث فئات (عمل الأطفال دون الحد الأدنى للسن – العمل الخطر – أسوأ أشكال عمل الأطفال)، لكن وجدت هذه الدراسة إن من غير اليسير الفصل بين الأعمال التي تؤدى ضمن الحد الأدنى للسن وبين العمل الخطر ، كون أغلب الأعمال التي حددتها القوانين الوطنية والدولية ضمن الحد الأدنى للسن لحماية الأطفال هي منتهكة، وبهذا يدخل عملهم ضمن العمل الخطر، وأن هذا التداخل دعا الدراسة الحالية إلى وضع أشكال عمل الأطفال في فئتين اثنين وهي :

**أولاً**: العمل الذي يؤديه الطفل، دون الحد الأدنى للسن كما يحدده التشريع الوطني، ووفقاً للمعايير الدولية المعترف بها، والعمل الذي من شأنه أعاقة تعليم الطفل ونموه، والعمل الذي يهدد صحة وسلامة الطفل بسبب طبيعة أو الظروف التي ينفذ فيها أي ما يعرف ( **بالعمل الخطر**).
**ثانياً**: أسوأ أشكال عمل الأطفال المطلقة التي عرفت دولياً بالاستعباد، والاتجار، والعمل سداداً للدين، **والعمل الجبري**(*).
وتوظيف الأطفال **قسراً** لاستخدامهم في النزاعات المسلحة، وأعمال الدعارة (١٠).
**و في ضوء ما سبق من تحديد أشكال عمل الأطفال فإن أهم هذه الأشكال هي:**

## أولاً: العمل دون الحد الأدنى للسن والعمل الخطر

### ١. عمل الأطفال في الزراعة

تصف الزراعة ضمن أكثر ثلاثة أعمال خطرة في العالم، الى جانب "التعدين" و" البناء"، وتقدر منظمة العمل الدولية إن نصف ضحايا مواقع العمل هم منخرطين في قطاع الزراعة، ويعد الأطفال من بين أولئك الضحايا الذين يتعرضون للموت بسبب عملهم في هذا القطاع(١١). ويبلغ حجم عمل الأطفال في الزراعة على المستوى العالمي حوالي (٧٠%) من مجموع قطاعات عمل الأطفال، وغالباً ما ينقاد هؤلاء الأطفال إلى العمل الزراعي ضمن نطاق الأسرة، ولا يخلو هذا العمل من مخاطر صحية حيث يتعرض فيها الأطفال لإصابات خطيرة، ففي البلدان المتقدمة حيث تستخدم الجرارات والآلات الثقيلة الأخرى، قد يتعرض الأطفال لخطر السقوط منها أو الوقوع تحت مكائن الحصاد، إلا إن هذه الحالات قد تنخفض في أغلب الدول النامية حيث توجد عوامل أخرى، كالعمل مع الحيوانات الضخمة، لكن هناك بعض التشابه بين البلدان المتقدمة والنامية في التعرض لمخاطر المبيدات الحشرية المختلفة دون استخدام وسائل وقائية، التي ربما تكون مضارها أعلى في العالم النامي ولها أثار سلبية على الصحة على المدى البعيد(١٢).
على الرغم من ان عمل الأطفال يحتل نطاق واسع في القطاع الزراعي, الا انه يفتقد الى الدراسات التي تبحث في أوضاع العاملين فيه فغالبا ما يركز الباحثين في ظاهرة عمل الأطفال على الأشكال الظاهرة للعيان .فبالإضافة إلى المخاطر الصحية التي يحملها هذا العمل بين طياته هناك الأسوأ وهو استعباد الأطفال بنظام السخرة في المزارع التجارية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وفيها يتعرضون لأنتهاكات إنسانية.

### ٢. عمل الأطفال في صيد الأسماك

ان عمل الأطفال المحفوف بالمخاطر في صناعة صيد الأسماك أمر شائع بسبب الفقر ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، لذلك يعمل بعض الأطفال لغاية ثماني ساعات ليلاً، وهم يغطسون تحت الماء لطاردة الأسماك وإدخالها في الشبك، وآخرون يقومون برحلات صيد تتراوح مدتها بين الستة أشهر في عرض البحر، ويغطسون الى عمق (١٥) م، دون وسائل للحماية، ويتعرض أغلب هؤلاء الأطفال لخطر فقدان حاسة السمع لديهم ولإصابات جسدية جراء السقوط في الماء، ولهجمات أسماك القرش، وعضات الأفاعي، والغرق، بالإضافة الى مخاطر أخرى(١٣). يستعمل الأطفال في جميع الأعمار السكاكين الحادة ويعانون من الجروح، وان عملهم طوال النهار في الماء المالح يجعلهم يعانون من الأمراض الجلدية في أيديهم وهم لا يستعملوا القفازات لئلا يبطئون من سرعة العمل(١٤).

غالبا ما يعمل الأطفال في مراكب صيد صغيرة تفتقد لأعمال الصيانة ويستعملون معدات يدوية غير آمنة قد يقعون ضحايا لها، كما إن هؤلاء الأطفال قد يغطسون في المياه العميقة دون معدات خاصة بالغوص.

**٣.عمل الأطفال في قطاع التعدين ومقالع الحجارة**

يعمل حوالي مليون طفل تتراوح أعمارهم مابين (٥-١٧) سنة في قطاع التعدين والمقالع الصغيرة النطاق وغير النظامية، إن سحق الحجارة يؤدي الى حدوث إصابات ناجمة عن تطاير شظايا الصخور، والتعرض لحوادث بسبب استعمال آدوات كبيرة الحجم - خصوصاً الفتيات – فضلاً عن التعرض الشديد للضجيج المستمر بسبب سحق الحجارة، ونقل الر كام ،والتعرض إلى جروح خطيرة وكدمات، والتعرض للصمم، وأضرار في الجهاز التنفسي والعصبي[١٥].

هؤلاء الأطفال يعملون في المناجم الموجودة في بعض البلدان كأفريقيا، أمريكا اللاتينية، وآسيا في بعض مقالع الحجارة أو في مناجم صغيرة تحت سطح الأرض تصل الى عمق (٣٠٠)م، وغالباً ما يعمل هؤلاء الأطفال إلى جانب آبائهم كمعظم عمال المناجم إذ يعيشوا مع آسرهم بالقرب من مكان المنجم ، وفي أغلب الأحيان تكون مدخولات الأطفال العاملين في المناجم منخفضة ولا تدعم الأسرة بشكل كافي، كما إن التعدين أحد الأنشطة الخطرة التي قد يتعرض العاملين فيها وخصوصاً هؤلاء الأطفال إلى الموت بالصدمات الكهربائية، السقوط من المرتفعات، أو انهيارات الخنادق غير المأمونة فضلاً عن أحوال الطقس، والتعرض المتطرف لدرجات الحرارة، هذه العوامل بمجملها تجعل هذا الشكل من العمل في مقدمة أشكال عمل الأطفال المستهدف أزالتها[١٦].

ان الأسر الفقيرة التي تسكن بالقرب من المناجم تجد من هذه الأماكن فرصة للحصول على دخل على الرغم من إن هذا العمل خطر, فالأطفال العاملين في المناجم و مقالع الحجارة يعملون مجردين من أية معدات وهم غير مدربين, فهم معرضين لمخاطر التسمم بالغازات والأبخرة والرطوبة العالية, كما يعاني هؤلاء الأطفال من الإجهاد ومن آمراض العضلات فضلا عن مخاطر انهيار الصخور.

**٤. العمل في الورش الحرفية والصناعية**

ينخرط الطفل في العمل بالورش الحرفية، مثل العمل في ورش صيانة السيارات، النجارة، الحدادة، وغيرها من الحرف والمهن، إلى جانب ما ينتج عنها من مخاطر صحية كونها من الأعمال المضنية ويستمر العمل فيها لساعات طويلة، وفي كثير من الأحيان يعمل الطفل في الورش بتشجيع من الأسرة بسبب الحاجة المادية، الناجمة عن غياب الأب أو الأم أو كليهما أو عدم قدرة الأب على سد الاحتياجات الأساسية للأسرة أو بسبب إصرار الأب على تعليم الأبن لحرفته أو مهنته لينتفع منها في حياته المستقبلية[١٧].

وأن هذه الأعمال لا تخلو من المخاطر والتي تؤثر في السلامة والصحة المرتبطة ببيئة وطبيعة العمل، وكثيراً ما نجد المخاطر الكيميائية والفيزيائية و البيولوجية والنفسية مجتمعة في مكان العمل، ولا تكون آثارها السلبية تراكمية فحسب، بل تتضاعف نتيجة فعلها المتضامن، وأن كثيراً من أوضاع تعرض الأطفال لمواد خطرة، تشمل المواد السامة، والمواد المسببة للسرطان، [١٨].

ولا تستثنى الفتيات من العمل في الورش الصناعية فيعملن في أفران الزجاج والورش التي تتعامل مع المواد الكيماوية على ما تمثله هذه الأعمال من خطورة، وعلى الرغم من ان غالبية الفتيات يقمن عادة بالأعمال الخفيفة آلا آن المواد التي يستخدمنها في ورش الكيماويات تمثل خطورة

شديدة عليهن إذا أسيء استخدامها مثل ماء النار والغازات والكيماويات والمعادن والخيوط القابلة للاشتعال ولا يقل العمل في أفران الزجاج خطورة عن سابقه حيث تعمل الفتيات أمام أفران الصهر وماكينات التشكيل أو في تقليب الأكواب في الرمل لتخفيض درجة حرارتها، وفي مزاولتهن لتلك الأعمال يتعرضن لكثير من الإصابات مثل الحرق أو اللسع نتيجة لتعرضهن لدرجات حرارة شديدة الارتفاع المنبعثة من الأفران أو التعرض للجروح أو التعامل مع أدوات حادة[١٩].

يعمل الأطفال في هذه الورش إلى جانب البالغين آلا أن المخاطر المهنية تكون كبيرة على الأطفال مقارنة بالبالغين كونهم اقل قدرة على الوقاية من حوادث العمل لعدم توافر الإدراك والاحتياجات الكافية بالأخطار المحيطة بهم كما إن لبيئة العمل آثار تراكمية على بنية الأطفال التي هي في طور النمو.

## ثانياً: أسوأ أشكال على الأطفال

### ١. الأطفال العاملون خدماً في المنازل

هم من أكثر الأطفال العاملين حجباً عن الأنظار، فمعظمهم يؤدون أعمالهم داخل المنازل بعيداً عن نظر ومراقبة الجمهور وظروف حياتهم، تعتمد كلياً على أهواء صاحب العمل، ولا يمكن تحديد عدد هؤلاء الأطفال بسبب طبيعة هذا العمل، لكنه ربما يبلغ الملايين، والأطفال المستغلون في العمل المنزلي يتقاضون بشكل عام أجراً زهيداً وفي بعض الأحيان قد لا يتقاضون أي أجر عدا المأكل والمسكن، والعديد منهم ممنوعون عموماً من الانتظام في الصفوف المدرسية، حيث يصبح العمل متواصلاً على مدى (٢٤) ساعة يومياً، بحيث يكون فيها الطفل دائماً تحت الطلب، إضافة الى ذلك فهم معرضون بصفة خاصة الى الأذى الجسدي والنفسي وهم معرضون الى أقصى الحدود الى خطر الإساءة الجنسية [٢٠]. إن خدمة الأطفال في المنازل منتشرة بشكل كبير في العديد من البلدان النامية مع أصحاب العمل في المناطق الحضرية الذين يجندون الأطفال في أغلب الأحيان من القرى الريفية عن طريق الأسرة، ويأتي أكثر العمال المنزليين من الأسر الفقيرة جداً الذين أجبروا هم وأسرهم على ترك منازلهم في ظروف طارئة أو تيتموا أو جاءوا من أسر أحادية الوالد [٢١].

غالباً ما يدخل الأطفال إلى العمل بدافع من الأسرة ومن خلال وسطاء يتخذون من عمل الأطفال في المنازل كمهنة لهم ليتم تشغيل هؤلاء الأطفال وخاصة الفتيات ليخدموا في المنازل مقابل الحصول على اجر وكثيراً ما تكون فرصة هؤلاء معدومة فهم يعملون بعيداً عن مراقبة القانون ويعاملون معاملة العبيد كما قد يتخلى كثير من أصحاب العمل عن دفع أجور هؤلاء الأطفال وان أعطوهم أجورهم فهي تكون ناقصة وقد يقترن عملهم بالعمل الجبري عندما تمس حقوقهم وحرياتهم ومنعهم من زيارة أسرهم .

### ٢. الاتجار بالأطفال

يعد وبشكل صريح الاتجار بالأطفال تجنيد طفل او نقله او استقباله لغرض الاستغلال[٢].

ويعد الاتجار بالأطفال وبشكل خاص أحد الجوانب الواسعة الانتشار لمشكلة "عمل الأطفال"، والأطفال في هذه الظروف يُكرهون على الانخراط في الجنس التجاري، ويتخذ الاتجار بالأطفال أشكالاً عديدة ومختلفة، فبعض الأطفال يختطفون كرهاً وآخرون يخدعون، وما تزال مجموعة أخرى يضعون أنفسهم عرضة للاتجار بهم بعد أغرائهم وإغوائهم بوعد الحصول على الإيرادات من دون الشك في مستوى الاستغلال الذي سيعانونه من الطرف الآخر من سلبيات التجنيد في السلك الاستغلالي، أن ترحيل الأطفال عن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية والشبكات الاجتماعية، التي

تساعدهم في أماكن يعتبر وجودهم فيها غير مشروع لأنهم لا يملكون وثائق تثبت هويتهم وبذلك يصبحون معرضين الى أسوأ أنواع الاستغلال[٢٢].

في الغالب جذر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الكثير من البلدان يرجع الى الفقر وعجز الأسرة الريفية والحضرية عن أعالة أطفالها وتعليمهم, فالأطفال يباعون ويشترون عبر الحدود الوطنية على أيدي شبكات منظمة للاستغلال الجنسي وللأغراض تجارية ويستخدم فيها أبشع أشكال العنف وضحاياه من الأطفال يعانون إساءات بدنية، ونفسية، واجتماعية شديدة لها آثارها المهددة للحياة طول العمر، وخصوصاً الفتيات اللواتي يتعرضن لخطر الحمل المبكر ووفيات الأمهات والأمراض التي تنتقل جنسياً[٢٣].

اقرب ما يفهم عن الاتجار بالأطفال هو بيع وشراء الأطفال وهو نشاط محرم دولياً آلا انه ينتشر في جميع البلدان وبأشكال مختلفة ويتم ذلك من خلال شبكات دولية منظمة مرتبطة بجميع أنحاء العالم، وان سرية هذا النشاط يجعل من تضييق الخناق عليه أمرا اقرب إلى المستحيل، فكثيراً ما يتعرض الأطفال أو أسرهم للخداع بهدف عمل أطفالهم بعد ان يتم إغراء الأسرة بالمال واستمرار الحصول عليه دون آن تدرك الأسرة إنها تدفع بطفلها إلى أسوأ أشكال العمل فهؤلاء الأطفال يعيشون في أوضاع الاسترقاق والعبودية.

### ٣. العمل لسداد الدين أو (عبودية الدين )

هو أحد أشكال العمل القسري، وقد ربط بعض المحللين العمل سداداً للدين بأنماط تقليدية من ملكية الأرض ، شملت العمل سداداً لدين القائم على الحماية الاجتماعية، أو على الشخص الفرد والذي يربطه الدين، وكثيراً ما يمتد عبر الأجيال، ويجادل البعض الأخر بأن العمل سداداً لدين كان أيضاً سمة للاتجاهات الأخيرة في الزراعة التجارية سواءاً على نطاق كبير أو صغير، والذي يؤدي إلى احتجاز العمال العرضيين والمهاجرين بسبب الدين[٢٤].

وبغض النظر عن أصل الدين فهو يترك الأطفال تحت السيطرة الكاملة لمالك الأرض أو صاحب المشروع أو مقرض المال [٢٥].

تنجم عن اعتبارات اقتصادية وخاصة المديونية عن طرق قروض او سلف، فالعامل- او من يعولهم او ورثته- يكون مقيداً بدائن معين لفترة محددة او غير محددة حتى يسدد القرض او السلفة، وقد يظل عمال الريف اسرى للدين من خلال السلف التي يقدمها وكلاء التوظيف الذين يجلبون الأيدي العاملة لملاك الأراضي او لأشكال أخرى من المنشات الريفية[٢٦].

وفيما عدا القطاع الزراعي لوحظ تزايد في ظهور هذا النوع من العمل – الذي يشترك فيه الأطفال – في صناعة التعدين وافران الطابوق وتجهيز الأسماك وقطع الأحجار الكريمة وحياكة السجاد والدباغة وإنتاج الألعاب النارية[٢٧].

فالأطفال يعملون مقابل أجور زهيدة إذ يخصم صاحب العمل جزءاً منها لتسديد الدين وما يتبقى من الأجر يدفع له ليعيش به الطفل وأسرته. فأصحاب العمل ووكلاء التوظيف في المناطق الريفية يتولون إقراض المزارعين الفقراء مبالغ صغيرة على الأجور التي يتقاضوها مقابل عملهم في حال احتاجوا، وهذا الإجراء يجبر أفراد الأسرة على العمل لصالح أصحاب العمل لأجل تسديد ديونهم او الديون الموروثة عن آبائهم وهذه الديون تجعلهم في مصيدة العمل الجبري وتبقي العمال و أطفالهم في حالة استعباد متوارث في غياب عقوبات جزائية ضد أصحاب العمل.

**٤.الأطفال الجنود**

هم الأطفال المستخدمون في النزاعات المسلحة، أي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن(١٨) سنة والذين يخدمون بأي صفة من الصفات في قوة مسلحة أو مجموعة مسلحة، ويشكلون جزءاً منها سواء كانوا يشاركون في القتال أم لا، وهؤلاء الفتيان والفتيات قد يعملون سعاة لدى وحدة عسكرية أو يطهون الطعام أو يحملون أسلحة الجنود أو يستغلون لأغراض غير أخلاقية[٢٨]. أن الغياب الدائم للأمن يؤدي إلى حدوث انتهاكات يتم ارتكابها ضد الأطفال منها تجنيد واستخدام الأطفال بواسطة القوات والمجموعات المسلحة[٢٩]. فقد يجبر الأطفال على المشاركة في الخدمة العسكرية، بينما يسجل الآخرون أنفسهم طواعية، فالأطفال الذين يتعرضون للحرب وتحاصرهم مناطق القتال ويفقدون والديهم بالوفاة أو النزوح، يكونون أضعف ممن يعيشون مع أسرهم، وأكثر عرضة لخطر التجنيد في القوات أو المجموعات المسلحة، كما قد ينتزع هؤلاء الأطفال من أهلهم قسراً ويكرهوا على مشاهدة أو ارتكاب أعمال وحشية، تكون في بعض الأحيان ضد ذويهم وربما يؤثر عليهم ذلك مدى الحياة [٣٠].

أن التوترات القائمة في بعض البلدان من العالم التي تشهد أوضاع حرب مستمرة حيث تفتقد تطبيق تشريعات القانون الدولي في حماية المدنيين وخاصة حماية الأطفال من الانحدار قسراً او طوعاً في المجموعات المسلحة وقد يعود مشاركة الأطفال كمقاتلين إلى سهولة تهديدهم و إرعابهم لينفذوا أي أمر يطلب منهم, و كثيراً ما يضحى بهم في عمليات فدائية فضلاً عن انهم يعملون دون المطالبة بأجورهم كالبالغين، وقد يعود استمرار ازدياد تجنيد الأطفال إلى رخص أسعار الأسلحة وسهولة استخدام البنادق والأسلحة الخفيفة وان آجبار الأطفال على القيام بأعمال العنف والقتل تترك آثار جسدية ونفسية عليهم.

**٥.عمل الأطفال في الشارع**

لا تخضع هذه الفئة إلى تصنيف (ILO) للأطفال العاملين وهذا يبين إلى أن ظاهرة عمل الأطفال في الشارع تفتقد إلى فهم حقيقي بأبعادها فلا يوجد نص قانوني وطني أو دولي صريح يبين من هم الأطفال العاملين في الشارع فهم ليس لديهم مهناً يحترفونها أو يستقرون في ممارستها.

وتؤكد نتائج دراسة تم أجراؤها بالتعاون مع "اليونيسيف" عن أطفال الشارع في القاهرة الكبرى عام (٢٠٠٥), إلى إن هناك صعوبة في إيجاد تعريف دقيق وملائم لأطفال الشارع حسب معايير محددة متصلة بالبعدين الخاصين بالتواجد في الشارع وغياب الصلة بالأسرة[٣١].

ويذهب بعض العاملين في ميدان رعاية الطفولة الى التمييز بين فئتين من أطفال الشارع وهي :

أ- الأطفال الذين يعيشون في الشارع والذين يتصف وجودهم في الشارع بالاستمرارية.

ب- الأطفال الذين يعيشون على الشارع والذين يمارسون مهناً هامشية في الشارع ولكنهم في الوقت نفسه على اتصال بأسرهم ويقضون جزءاً من اليوم في سكن يجمعهم مع الأسرة[٣٢].

تتخذ هذه الفئة من الشارع وسيلة للممارسة العمل فقط وهي تختلف عن مصطلح "أطفال الشارع" الذي يشير إلى أولئك الأطفال من كلا الجنسين الذين يفتقرون إلى علاقة منتظمة أو شبة منتظمة مع أسرهم ويقضون وقتهم بشكل كامل أو جزئي في الشارع مفتقرين إلى الحماية المشروعة اجتماعيا (حماية الأسرة أو حماية مؤسسة رسمية أو غير رسمية)، ومفتقرين إلى الخدمات التي تتصل بصلب حقوقهم كبشر (كالتعليم، الصحة، الهوية ،... الخ) مشبعين حاجاتهم عن طريق أنشطة غير مقبولة اجتماعيا[٣٣].

يعمل هؤلاء الأطفال خارج القطاعات الاقتصادية المنظمة على حسابهم الخاص وبأدوات قليلة أو بدون آية أدوات مع عدم ثبات مواقع عملهم فهم ربما يغيروا نشاطهم من يوم لأخر، وعمل الأطفال في الشارع هو أكثر الأشكال وضوحاً ويحصل هؤلاء الأطفال على ما يعيلهم وأسرهم من بعض الأعمال في العراء كتلميع الأحذية وبيع الزهور(٣٤).

أو يمارسون أعمال التسول بإيعاز من الكبار- وقد يكونوا أهلهم – ويستغلونهم في هذه المجالات وربما في غيرها من الاستخدامات الخطرة على صحتهم وسلامتهم وتربيتهم, وربما يقود إلى انحرافهم(٣٥).

نخلص من ذلك إلى أنّ, هناك عدة عوامل تتضافر لتواجد الأطفال في الشارع أساسها الأسرة النظام التعليمي ، العمل ضمن ورش حرفية او مهنية ثم تركها وثقافة المناطق الشعبية التي يعيش فيها الطفل فهذه الظروف تهيئ الطفل إلى الشارع، ولا يمكن ان يطلق على كل طفل موجود في الشارع تسمية "طفل شارع" وهذا تحدده طبيعة علاقة الطفل بأسرته وإقامته معها، فالأطفال العاملين في الشوارع يكون الشارع لهم مصدراً للدخل وإقامتهم مستمرة مع أسرهم او قد يعملون مع الأسرة في الشارع او قد تكون إقامتهم مع الأسرة متفاوتة الاستمرارية بحسب علاقة الطفل معها وقد يكون الشارع لهؤلاء المأوى ومكان المعيشة .

## المبحث الثالث

### التوصيات

إن العراق هو أحد البلدان التي تنتشر فيه هذه المشكلة والذي يعيش أزمة ما بعد الحرب من عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية التي كان آثارها السلبية على اسر المجتمع العراقي خاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، وعليه كان لابد من وضع توصيات موجهة إلى المؤسسات الحكومية في خطوة للحد من هذه المشكلة وهي:

**أولاً: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية**

١. تفعيل دور قوانين وتشريعات العمل وإظهارها إلى الوجود واسترجاع هيبتها القانونية في تنفيذ عقوبات على المتجاوزين بأستخدام الأطفال دون سن العمل والتمسك بمواد قوانين العمل ومراقبة الأماكن التي ينتشر فيها أطفال عاملين خارج الإطار القانوني. وسن قانون خاص بالطفل يحدد قانونياً من هو الطفل و ماهية الإجراءات التي تتخذ لحمايته من كافة أشكال الاستغلال .
٢. تعديل قانون العمل رقم (٧١) لسنة (١٩٨٧) الجزء الخاص بالأحداث - الأطفال دون (١٨) سنة - برفع الحد الأدنى لسن العمل إلى (١٦) سنة, بدلاً من (١٥) سنة في خطوة للحد من عمل الأطفال.
٣. إجراء تعاون ثلاثي بين (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التربية، والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) التابع لمنظمة العمل الدولية (ILO)، وان هذا التعاون يمكن أن يرتبط بشبكة تعاون دولية مؤلفة من (اليونيسيف ، اليونسكو، الصحة العالمية) تعمل على تقييم الوضع الحالي في العراق، لتخطيط وتنفيذ مسح حول عمل الأطفال بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبدعم مالي مشترك بين الحكومة العراقية وهذه المنظمات فضلا عن الاستعانة الفنية بـ ( IPEC).

٤. تفعيل دور هيئة رعاية الطفولة التي تعنى بأحد قضايا الطفولة ألا وهو عمل الأطفال من خلال برامجها وتوصيات مؤتمراتها السنوية على ارض الواقع ومحاولة تعديل مسار حياة هؤلاء الأطفال وأسرهم .
٥. تحسين دخل الأسرة المنخفض من خلال العمل الجدي في إيجاد فرص عمل دائمة وغير مؤقتة والسعي لإقامة مشاريع يمكن أن تساعد في تخفيف الفقر.
٦. تحسين الخدمات الاجتماعية للأسرة لكي تجنب الأطفال من الدخول في العمل في حالة فقدان المعيل لعمله أو تعرض المعيل للمرض أو الوفاة.
٧. التأكيد على دور مفتشي العمل من خلال تحسين قدرة المفتشين على جمع المعلومات وتحديد مخاطر العمل و تقييمها.
٨. تحديد جيوب عمل الأطفال في المدن والمناطق النائية وتشديد الاهتمام على الأطفال الأيتام أو الذين يعيشون مع أسرهم والذين لا يمكنهم الوصول إلى التعليم أو إكماله.
٩. رفع قدرات ومهارات المرأة عبر التعليم والتدريب والاهتمام بالنساء المعيلات لأسرهن او اللاتي ينخرط أطفالهن في العمل، بإنشاء مشاريع صغيرة تتضمن توفير القروض الصغرى لهذه الأسر.

**ثانياً: وزارة التربية**

١. وضع إستراتيجية مقيدة بمدة زمنية - ضمن خطة خمسية أو عشرية - وموحدة على الأطفال تتعاون فيها وزارة التربية مع اليونيسيف تركز فيها على التعلم بما في ذلك المناهج الدراسية وتطوير نوعية التعليم وتخفيض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وتوسيع نطاق التعليم الأساسي من خلال نشر مراكز لمحو الأمية وفتح صفوف دراسية للتعليم المسائي في المناطق الفقيرة والتي تنتشر فيها عمل الأطفال وهذه دعوة للأستثمار في التعليم الذي يخفض من نسبة الأمية في المجتمع .
٢. الاستعانة بجهود بمنظمة اليونيسيف في استثارة الوعي العام لتصحيح بعض المعتقدات الثقافية التي تؤكد على ضرورة عمل الأطفال وتأكيد مدى مخاطرة على الأطفال في المناهج الدراسية لتوسع القاعدة المعرفية لدى الأطفال وأسرهم بشأن هذا النشاط .
٣. الأخذ بمبادرة الدخل المشروطة بالحضور المدرسي التي دعت إليها (ILO) وتبنتها بعض دول العالم التي ينتشر فيها عمل الأطفال فهي حلول لمشكلات الفقر والتعليم ويمكن دمجها في استراتيجيات التنمية واستئصال الفقر القائم في البلد عن طريق عدة مكونات تتناول التعليم والتدريب وتوليد الدخل للأسر الفقيرة.

**ثالثاً: دور وسائل الإعلام والاتصال**

ولا يخفى دور وسائل الإعلام والاتصال وخاصة في المرحلة الراهنة وبعد الحرب الأخيرة ودورها في التوعية الجماهيرية بعوامل ومخاطر عمل الأطفال وخاصة أن هناك عدة عوامل ساهمت في ازدياد عمل الأطفال في ورش صيانة السيارات وأطفال الشوارع وليس هذا فحسب بل ظهور أسوأ أشكال عمل الأطفال كأستخدام الأطفال في البغاء أو استخدامهم في النزاعات المسلحة وأشكال أخرى لعمل الأطفال المحظورة دولياً .

**الهوامش:**

(1) كاظم شمخي عامر، إشكالية عمل الأطفال في العراق والبرامج والآليات المعتمدة للحد منه، ورشة عمل لفائدة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق، عمان، الأردن، (١-٣) أيلول/ سبتمبر،٢٠٠٧، ص ٣٥.

(2) إبراهيم قويدر، عمالة الأطفال في العالم، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥.

(3) البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC)، عمل الأطفال، حقوق الطفل والتعليم- الكتاب الأول- منظمة العمل الدولية، مكتب بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤.

(4) برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، إحصاءات بشأن عمل الأطفال: دليل منهجيات جمع البيانات عن طريق الاستقصاءات، مكتب العمل الدولي بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC)، ط١، جنيف، ٢٠٠٧، ص ٤٧٥.

(5) برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل منهجية التقييم السريع لعمل الأطفال، مكتب العمل الدولي بالتعاون مع اليونيسيف، ط١، جنيف، ٢٠٠٧، ص ١٢١.

(*) انظر الملحق رقم (١) و الملحق رقم (٢).

(6) برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل منهجية التقييم السريع لعمل الأطفال، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(7) برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل تحليل البيانات وأعداد التقارير الإحصائية عن عمل الأطفال، مكتب العمل الدولي بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على العمل الأطفال (IPEC)، ط١،جنيف ، ٢٠٠٧، ص ٣١.

(8) الاسكوا، الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من الاسكوا التي تعاني في النزاعات، مسح استطلاعي لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص ٩٦.

(9) برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل تحليل البيانات وأعداد التقارير الإحصائية عن عمل الأطفال، المصدر السابق، ص٣٥.

(*) يشير التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية "وقف العمل الجبري" والذي تم وضعه كجزء من متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر في العام (١٩٩٨) خلال الدورة (٨٩) من مؤتمر العمل الدولي، إلى أهم أشكال العمل الجبري حالياً:(العبودية والخطف.- العمل الجبري في الزراعة والمناطق الريفية النائية - العمال المنزليين في حالات العمل الجبري -عبودية الدين- العمل الجبري الذي تفرضه قوى عسكرية-العمل الجبري في أطار الاتجار بالإنسان). للإطلاع راجع المصدر: عالم العمل، التقرير العالمي الجديد لمنظمة العمل الدولية، مجلة تصدر عن منظمة العمل الدولية، العدد ٣٩، أيلول /سبتمبر، ٢٠٠١، ص٤-٥.

(10) مكتب العمل الدولي، تقرير المدير العام، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٥، المصدر السابق , ص٢٣ -٢٤.

(11) ILO, Bitter harvest, child labour in agriculture: Bureau for workers activities, Geneva, 2002 , P 4.

(12) Peter Dorman , Child labour , education and health : A review of the literature Geneva, November, 2008, P46 .

(13) ستيفن لو، إنهاء تشغيل الأطفال: أولوية عالمية، مواقف اقتصادية، مجلة تصدر عن وزارة الخارجية الأميركية مكتب برامج الإعلام الخارجي، المصدر السابق، ص٨.

(14) ILO, Bitter Harvest , Child Labour In Agriculture: Bureau For Worker‘s Activities , Ibid ,P12.

(15) عالم العمل، قطاع التعدين و مقالع الحجارة، مجلة تصدر عن منظمة العمل الدولية، العدد٦١، أيار/ مايو ،٢٠٠٨، ص١٤- ١٦ .
(16) ILO,Child labour : Briefing Meterial the Problem -Unit 1- International Training Center,The First Edition,Italy,2000,P7.
(17) مكتب مستشارو الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سباك)، أطفال خارج أطار الحماية: دراسة تعمقية عن أطفال الشوارع في القاهرة الكبرى، بالتعاون مع اليونيسيف، ٢٠٠٥، ص١٤-١٥.
(18) ILO, Child labour: Targeting The Intolerable , First Published , Geneva, 1996,P8-9.
(19) د. ناهد رمزي، حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية، الطفولة والتنمية، مجلة تصدر عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلد ٢، العدد (٥)، ٢٠٠٢، ص١٧-١٨.
(20) اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم: المقصون و المحجوبون، ،المصدر السابق، ص٥١.
(21) ILO ,Child labour : Briefing Material ,the problem - Unit1-, Ibid , P7.
(22) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم: المقصون والمحجوبون، المصدر السابق، ص٤٩.
(23) مكتب العمل الدولي، عمل الأطفال: إزالة الوصمة، المصدر السابق، ص ١٤- ١٥.
(24) تقرير المدير العام، وقف العمل الجبري، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٩، التقرير(باء)، ط١، مكتب العمل الدولي، جينيف، ٢٠٠١، ص٣٥-٣٦.
(25) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم: المقصون والمحجوبون، المصدر السابق، ص٥١.
(26) تقرير المدير العام، وقف العمل الجبري، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٩، التقرير(باء)، المصدر السابق، ص٣٥.
(27) تقرير المدير العام، تحالف عالمي لمكافحة العمل الجبري، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٣)، ط١، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٥، ص٣٠.
(28) برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل منهجية التقييم السريع لعمل الأطفال، المصدر السابق، ص٢١٦.
(29) اليونيسيف، موجز تقرير الأعمال التي ستنفذها اليونيسيف في المجال الإنساني في عام(٢٠٠٨)، المصدر السابق، ص٢١.
(30) منظمة مراقبة الأطفال والنزاع المسلح, أطفال السودان في مفترق الطرق: الحاجة العاجلة للحماية, أبريل, ٢٠٠٧, ص٥.
(31) مكتب مستشارو الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سباك)، أطفال خارج أطار الحماية: دراسة تعمقية عن أطفال الشارع في القاهرة الكبرى ، المصدر السابق، ص٥٠.
(32) بوزيان راضية، أطفال الشوارع في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٧)، السنة الخامسة، ٢٠٠٨، ص٩. المصدر على شبكة الانترنت : www.ulum.nl
(33) د. ناهدة عبد الكريم، أطفال الشوارع: المشكلة والمعالجات الحالية مع التركيز على دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث للدفاع عن حقوق الطفل، هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية, بغداد، تشرين الأول، ٢٠٠٦, ص٤.
(34) ILO, Child Labour : Briefing Material the problem – unit 1- , Ibid, P11.

(35) د. غسان رباح، دراسة الجوانب القانونية لأطفال الشارع في لبنان, المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع اليونسكو, ٢٠٠٥, ص٦.

**المصادر:**


1. (35) ILO, Child labour: Targeting The Intolerable , First Published , Geneva, 1996.
2. ILO, Bitter harvest, child labour in agriculture: Bureau for workers activities, Geneva, 2002 .
3. ILO,Child labour : Briefing Material the Problem -Unit 1- International Training Center, The First Edition,Italy,2000.
4. Peter Dorman , Child labour , education and health : A review of the literature Geneva, November, 2008.

٥. إبراهيم قويدر، عمالة الأطفال في العالم، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٢
٦. الاسكوا، الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من الاسكوا التي تعاني في النزاعات، مسح استطلاعي لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.
٧. البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC)، عمل الأطفال، حقوق الطفل والتعليم- الكتاب الأول- منظمة العمل الدولية، مكتب بيروت، ٢٠٠٥،.
٨. برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل منهجية التقييم السريع لعمل الأطفال، مكتب العمل الدولي بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على العمل الأطفال (IPEC)،ط١،جنيف ، ٢٠٠٧ .
٩. برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، دليل تحليل البيانات وأعداد التقارير الإحصائية عن عمل الأطفال، مكتب العمل الدولي بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على العمل الأطفال (IPEC)،ط١،جنيف ، ٢٠٠٧،.
١٠. برنامج المعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال (SIMPOC)، إحصاءات بشأن عمل الأطفال: دليل منهجيات جمع البيانات عن طريق الاستقصاءات، مكتب العمل الدولي بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC)،ط١، جنيف، ٢٠٠٧
١١. بوزيان راضية، أطفال الشوارع في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٧)، السنة الخامسة، ٢٠٠٨. المصدر على شبكة الانترنت : www.ulum.nl
١٢. تقرير المدير العام، تحالف عالمي لمكافحة العمل الجبري، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٣)، ط١، مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٥.
١٣. تقرير المدير العام، وقف العمل الجبري، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٩، التقرير(باء)، ط١، مكتب العمل الدولي، جينيف، ٢٠٠١.
١٤. د. غسان رباح، دراسة الجوانب القانونية لأطفال الشارع في لبنان, المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع اليونسكو, ٢٠٠٥ .
١٥. د. ناهد رمزي، حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية، الطفولة والتنمية، مجلة تصدر عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلد ٢، العدد (٥)، ٢٠٠٢،

١٦. د. ناهدة عبد الكريم، أطفال الشوارع: المشكلة والمعالجات الحالية مع التركيز على دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث للدفاع عن حقوق الطفل، هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، تشرين الأول، ٢٠٠٦
١٧. ستيفن لو، إنهاء تشغيل الأطفال: أولوية عالمية، مواقف اقتصادية، مجلة تصدر عن وزارة الخارجية الأميركية مكتب برامج الإعلام الخارجي، المجلد ١٠، العدد ٢،آيار/مايو،٢٠٠٥.
١٨. عالم العمل، التقرير العالمي الجديد لمنظمة العمل الدولية، مجلة تصدر عن منظمة العمل الدولية، العدد ٣٩، أيلول */سبتمبر*، ٢٠٠١.
١٩. عالم العمل، قطاع التعدين و مقالع الحجارة، مجلة تصدر عن منظمة العمل الدولية، العدد٦١، أيار/ مايو ،٢٠٠٨.
٢٠. كاظم شمخي عامر، إشكالية عمل الأطفال في العراق والبرامج والآليات المعتمدة للحد منه، ورشة عمل لفائدة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق، عمان، الأردن، (١-٣) أيلول/ *سبتمبر*،٢٠٠٧.
٢١. تقرير المدير العام، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي مكتب العمل الدولي، الدورة ،٩٥،ط١، جينيف،٢٠٠٦.
٢٢. مكتب العمل الدولي، عمل الأطفال: إزالة الوصمة،ط٢، جينيف، ١٩٩٦.
٢٣. مكتب مستشارو الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سبك)، أطفال خارج أطار الحماية: دراسة تعمقية عن أطفال الشوارع في القاهرة الكبرى، بالتعاون مع اليونيسيف، ٢٠٠٥ .
٢٤. مظمة مراقبة الأطفال والنزاع المسلح, أطفال السودان في مفترق الطرق: الحاجة العاجلة للحماية, أبريل, ٢٠٠٧, ص٥.
٢٥. اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم: المقصون و المحجوبون، عمان ،الأردن،٢٠٠٦.
اليونيسيف، موجز تقرير الأعمال التي ستنفذها اليونيسيف في المجال الإنساني في عام(٢٠٠٨)، نشر في ٢٠٠٨.

# Child Labour A problem must be Stopped

**Prof. Dr. Abdul Mune'm Ali Nagras** **Nagham Sa'doun Rehayma**
University of Baghdadl College of education for women
Department of Social work

**Abstract**

This study focuses on the phenomenon of child labour, which is regarded as a problem not only in Iraq or in developing countries but also in many other countries around the world .In fact, this problem is ignored and not given enough attention for there are millions of children working and doing different works in economically poor societies. Those children often work for long hours and are being exploited, doing works incompatible with their abilities and energy, preventing them from enjoying their childhood, developing both mentally and physically and joining school.

The research introduced some suggestions aiming at preventing children from all forms of harmful and unhealthy works are presented. In fact, this is the very aim that most governments try to achieve in order to prevent children from doing such works and to provide some serious alternatives as not to return to such works again.